

Distr.: General
22 May 2025
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثمانون

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية السابعة والسبعين

جنيف، 3-5 شباط/فبراير 2025



الرجاء إعادة استعمال الورق

280525 230525 25-08103 (A)



المحتويات

الصفحة

3	مقدمة.	
3	الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية.	أولاً -
3	 ألف - تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2024: تسخير أسواق الكربون لأغراض التنمية.	
4	 باء - مسائل أخرى.	
4	 جيم - الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس.	
5	 موجز الرئيس.	ثانياً -
5	 ألف - البيان الافتتاحي.	
6	 باء - الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة.	
8	 جيم - تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2024: تسخير أسواق الكربون لأغراض التنمية.	
	 دال - الدراسة المتعلقة بالوضع الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2024: فتح النمو المنخفض وتغيير المناخ واتجاهات العمالة.	
10	 هاء - تقرير الفرق العاملة المعنية بالخططة البرنامجية والأداء البرنامجي.	
12	 واو - تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.	
13	 زاي - الجلسة العامة الختامية.	
14	 المسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة.	ثالثاً -
14	 ألف - إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة.	
15	 باء - العملية التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.	
15	 جيم - جدول الأعمال المؤقت للدورة الاستثنائية الخامسة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية.	
16	 دال - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها.	
16	 هاء - مسائل أخرى.	
17	 واو - اعتماد التقرير.	
		المرفقات
18	 العملية التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.	الأول -
19	 جدول الأعمال المؤقت للدورة الاستثنائية الخامسة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية.	الثاني -
20	 جدول الأعمال المؤقت للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، الدورة الخامسة عشرة.	الثالث -
21	 جدول الأعمال المؤقت للجنة التجارة والتنمية، الدورة الخامسة عشرة.	الرابع -
22	 الحضور.	الخامس -

مقدمة

عُقدت الدورة التنفيذية السابعة والسبعون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم في جنيف، في الفترة من 3 إلى 5 شباط/فبراير 2025. وخلال هذه الدورة، عقد المجلس خمس جلسات عامة.

أولاً- الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية

ألف- تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2024: تسخير أسواق الكربون لأغراض التنمية

الاستنتاجات المتفق عليها 586 (دت-77)

إن مجلس التجارة والتنمية

- 1- يرحب بتقرير أقل البلدان نمواً لعام 2024: تسخير أسواق الكربون لأغراض التنمية، ويحيط علماً بما ورد في التقرير من تحليل وتوصيات سياساتية؛
- 2- يسلّم بأن أسواق الكربون يمكن أن تشكل أداة إضافية محتملة لتعبئة التمويل، مع التأكيد على ضرورة إدخال إصلاحات لضمان أن توفر هذه الأسواق أرصدة عالية الجودة وفوائد منصفة ومعقولة لأقل البلدان نمواً؛
- 3- يلاحظ محدودية التدفقات المالية إلى أقل البلدان نمواً حتى الآن، من خلال أسواق الكربون؛
- 4- يسلّم بأن أقل البلدان نمواً تواجه عوائق هيكلية في المشاركة في أسواق الكربون، بما في ذلك ارتفاع تكاليف المعاملات، وقلة إمكانات التخفيف، ومحدودية القدرة المؤسسية، وثقل العبء الإداري؛
- 5- يحيط علماً بأن أسواق الكربون يمكن أن تكمل تعبئة الموارد المحلية من جانب أقل البلدان نمواً؛
- 6- يشجع أقل البلدان نمواً على أن تحدد بشكل أفضل الحدود الفاصلة بين الأجزاء المشروطة وغير المشروطة من مساهماتها المحددة وطنياً؛
- 7- يعرب عن قلقه من المخاطر التي يشكلها التموه الأضرار وتقلب الأسعار وانعدام الشفافية وعدم الإنصاف في تقاسم المنافع في أسواق الكربون الطوعية، ويدعو إلى تحسين المعايير العالمية، بما يتماشى مع أهداف اتفاق باريس، لضمان تنفيذ المادة 6 بنزاهة وفعالية؛
- 8- يعيد التأكيد على الظروف الخاصة لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه الخصوص، في إطار المادة 6 من اتفاق باريس، لضمان عدم حرمان أقل البلدان نمواً في مشهد تجارة الكربون العالمي المتطور؛
- 9- يؤكد مجدداً أهمية الإسراع باتخاذ إجراءات لتنفيذ اتفاق باريس، بما يجسد مبدأ مسؤوليات البلدان المشتركة ولكن المتباينة ومراعاة قدرات كل منها، في ضوء اختلاف الظروف الوطنية؛
- 10- يشير إلى أهمية مواءمة أنشطة أسواق الكربون مع أولويات التنمية الوطنية والجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً؛

- 11- يسلّم بأهمية وضع سياسات وطنية تحدد الأهداف والأولويات والضمانات فيما يتعلق بالمشاركة في أسواق الكربون، مع تسخير هذه الأسواق كجزء من استراتيجيات أعم للتحوّل الهيكلي الأخضر في أقل البلدان نمواً؛
- 12- يرحب بمبادرات بناء القدرات الجارية سعياً إلى دعم أقل البلدان نمواً، ويدعو الشركاء الإنمائيين إلى الاستناد إلى هذه الإجراءات لسد الثغرات القائمة في البنى التحتية المؤسسية والتحليلية والقانونية والتقنية اللازمة للمشاركة بفعالية في أسواق الكربون؛
- 13- يهيب بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن يؤدي دوراً نشطاً في تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً، بسبل منها عمله المتعلق بمعالجة مواطن الضعف وبناء القدرة على الصمود، واستراتيجيات الانتقال السلس للخروج تدريجياً من فئة أقل البلدان نمواً مع الحفاظ على الزخم، والقدرات الإنتاجية، وتمويل التنمية، بما في ذلك تمويل العمل المناخي، والتحوّل الهيكلي، والحوار السياساتي، وبناء القدرات؛
- 14- يدعو البلدان المانحة والبلدان الأخرى التي هي في وضع يتيح لها تجديد موارد صندوق الأونكتاد الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً إلى أن تقوم بذلك.

الجلسة العامة الختامية

5 شباط/فبراير 2025

باء - مسائل أخرى

عقد دورة استثنائية لمجلس التجارة والتنمية

المقرر 587 (دت-77)

قرر المجلس، في الجلسة العامة الختامية للدورة التنفيذية السابعة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية، المعقودة في 5 شباط/فبراير 2025، عقد جلسة استثنائية للنظر في تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2024 والاستنتاجات المتفق عليها بشأنه، على أن تعقد في أقرب وقت متاح، قبل الدورة الاستثنائية للمجلس المقرر عقدها في أيلول/سبتمبر 2025.

جيم - الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2024: تسخير أسواق الكربون لأغراض التنمية

- 1- أقر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية، المعقودة في 5 شباط/فبراير 2025، الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند 3 من جدول الأعمال (انظر الفرع ألف من الفصل الأول أعلاه).

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطّة البرنامجية والأداء البرنامجي

- 2- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة الثالثة، المعقودة في 4 شباط/فبراير 2025، بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطّة البرنامجية والأداء البرنامجي عن دورتها التاسعة والثمانين، بصيغته الواردة في الوثيقة [TD/B/WP/335](#)، وأقر الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

3- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة الثالثة، المعقودة في 4 شباط/فبراير 2025، بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن دورته الثامنة، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/EFD/8/3، وأقر التوصيات السياسية المتفق عليها الواردة فيه.

4- وقرر المجلس، في جلسته العامة الثالثة أيضاً، أن تستمر المشاورات بشأن موضوع وأسئلة توجيهية لمشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة لفريق الخبراء الحكومي الدولي بعد الدورة الحالية للمجلس، وأن يعمم الموضوع والأسئلة التوجيهية ومشروع جدول الأعمال المؤقت على الأعضاء في الوقت المناسب، وأن يُتبع إجراء الموافقة الصامتة من أجل الموافقة الرسمية.

مسائل أخرى

5- قرر مجلس التجارة والتنمية، استثنائياً، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 5 شباط/فبراير 2025، عقد دورة استثنائية للنظر في تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2024 والاستنتاجات المتفق عليها (انظر الفرع باء من الفصل الأول أعلاه).

ثانياً - موجز الرئيس

ألف - البيان الافتتاحي

6- قالت الأمانة العامة للأونكتاد في بيانها الافتتاحي إن الدورة الحالية تمثل البداية الرسمية للأعمال التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

7- وأشارت إلى أن المجموعات الإقليمية بصدد إعداد ورقات الموقف التي ستقدمها بحلول 20 شباط/فبراير 2025، والتي ستقرؤها هي وفريق أمانة الأونكتاد بتمعن. وذكرت أنها ستجتمع هي ورئيس مجلس التجارة والتنمية مع المجموعات الإقليمية لمناقشة ورقات الموقف وفهمها وفهم أولويات المفاوضات بشكل أفضل. وسيدأ رئيس المجلس بعد ذلك في إعداد مشروع نص تفاوضي لما قبل المؤتمر، استناداً إلى ورقات الموقف وبدعم من الأمانة، وسيعمم ذلك النص على الأعضاء في آذار/مارس 2025.

8- وقالت إن عدة تقارير ستقدم في الدورة التنفيذية الحالية للمجلس، وإن كان تركيزها سينصب على العملية التحضيرية للمؤتمر المقبل. وستكون الاجتماعات والوثائق الختامية للدورة السادسة عشرة للمؤتمر اختباراً لمدى التقدم الذي أحرزته عملية تنشيط المؤسسة ومدى ما يرغب الأعضاء في تحقيقه. وعند صياغة ورقات الموقف، شجعت الأمانة العامة للأونكتاد الدول الأعضاء على التحلي بالطموح حتى تتمكن الأمانة من دعم الأعضاء في مواجهة تحديات الاقتصاد العالمي الجديد الناشئ. فثمة حقائق جديدة أخذة في الظهور في التجارة والجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية وفي التكنولوجيا والمناخ تتطلب الاهتمام والالتزام. والعالم المتغير بسرعة يتطلب التحرك بسرعة وبحسم. واعتبرت أن البلدان النامية لا يمكنها تحمل بطء الاستجابات، بل تحتاج بالأحرى إلى أن يكون الأونكتاد دينامياً وقادراً على التكيف.

9- وسيتطلب تعزيز الأونكتاد الاستفادة إلى أقصى حد مما هو متاح لزيادة أثر جميع الأعمال المنفذة.

10- ولا يمكن تجاهل السياق الحالي المتسم بالميزانيات غير المؤكدة وأزمة السيولة. وقالت إنه مع ذلك ثمة مجال متاح للأونكتاد لكي يظهر في حالة أقوى بعد المؤتمر. ومن خلال العمل معاً، لا بد من اغتنام

هذه الفرصة. والثقة في عملية التحول مطلوبة. وأشارت إلى أن الثقة بُنيت على مدى السنوات الأربع الماضية، من خلال العمل الجاد وحسن النية من جميع الجوانب. وطلبت من الأعضاء الحفاظ على تلك الثقة والإيمان بما يمكن تحقيقه في فييت نام معاً من خلال الاحترام والمشاركة.

باء - الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة

(البند 2 من جدول الأعمال)

11- عرضت ممثلة لأمانة الأونكتاد تقرير التجارة والتنمية لعام 2024: إعادة التفكير في التنمية في زمن الاستثناء. وشددت على الأزمات المتعددة والمركبة الكامنة في النظام الاقتصادي العالمي، ودعت إلى وضع استراتيجيات إنمائية جديدة، بما في ذلك التنويع الهيكلي في التصنيع والخدمات، من أجل تعزيز النمو المستدام. وعرضت بإيجاز الآثار السلبية للأموال وهيمنة الشركات على الاستقرار الاقتصادي والشمولية والأمن الغذائي، وشددت على الحاجة إلى نهج منقح لتعزيز المرونة النظمية. وشددت أيضاً على أهمية وضع اتفاقية إطارية للأمم المتحدة للتعاون الضريبي الدولي، من شأنها أن تنشئ إطاراً متعدد الأطراف لمعالجة تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، وتعزيز الحوكمة المالية ودعم رأس المال الخاص بالتنمية الطويل الأجل الذي من شأنه أن يعود بالنفع على البلدان النامية.

12- وأدلى المتكلمون التاليون ببيانات: ممثل بيرو، متكلماً باسم مجموعة الـ 77 والصين⁽¹⁾؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ وممثل ماليزيا، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل جامايكا، باسم بلدان الجماعة الكاريبية؛ وممثل نيبال، باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل غواتيمالا، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي⁽²⁾؛ وممثل الجمهورية الدومينيكية، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وممثل بربادوس؛ وممثل الاتحاد الروسي؛ وممثل البرازيل؛ وممثل مصر؛ وممثل ترينيداد وتوباغو؛ وممثل باكستان؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ وممثل بيلاروس؛ وممثل الهند؛ وممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وممثل زيمبابوي؛ وممثل المملكة العربية السعودية؛ وممثل الأرجنتين؛ وممثل إندونيسيا؛ وممثل ناميبيا؛ وممثل الصين؛ وممثل كينيا؛ وممثل المكسيك؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية؛ وممثل إكوادور؛ وممثل بنغلاديش؛ وممثل إسبانيا.

13- وأشاد العديد من المجموعات الإقليمية بالنقرير، لا سيما تحليل الاتجاهات الاقتصادية العالمية. وشددوا على التحديات التي تواجهها بلدان الجنوب، بما في ذلك تباطؤ النمو، وضائقة الديون، والقيود المالية. وأعربوا عن رغبتهم في اتخاذ إجراءات منسقة لتناول سياسات إنمائية جديدة من أجل التغلب على تلك التحديات وأعربوا عن التزامهم بمواصلة دعم أمانة الأونكتاد. وشددت إحدى المجموعات الإقليمية على ضرورة تعزيز شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية وشجعت الأونكتاد على مواصلة تقديم بحوث مؤثرة في تقرير التجارة والتنمية عن آثار الأمولة.

14- وأبرزت عدة مجموعات إقليمية وبعض المندوبين التقدم المحرز في المشهد التجاري المتطور، لا سيما فيما يتعلق بالتجارة بين بلدان الجنوب. وأبرزت أن التوترات الجيوسياسية المستمرة، والتكنولوجيات الناشئة، والتحول الأخضر، والابتكار المالي أمور تؤدي إلى تفاقم الفجوة الاقتصادية الأخذة في الاتساع بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب. وأعربت أيضاً عن قلقها من استمرار تهيمش البلدان النامية في سلاسل القيمة والإمداد العالمية.

(1) نأت الأرجنتين بنفسها عن البيان.

(2) نأت الأرجنتين بنفسها عن البيان.

15- وشددت العديد من المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين على أن عدم وجود آليات مالية ميسورة التكلفة ومستدامة فرض ضغوطاً كبيرة على البلدان النامية، مما حد من قدرتها على القيام باستثمارات طويلة الأجل وإحراز تقدم نحو التنمية المستدامة. ودعت إلى تعزيز الأطر التمويلية المتعددة الأطراف لتعكس بشكل أفضل واقع البلدان النامية وكفالة الاستفادة من تدفقات رؤوس الأموال في الأجل الطويل بتكلفة ميسورة.

16- وأبرزت بعض المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين نقاط الضعف الفريدة التي تواجههم فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بتغير المناخ، مثل ارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر الجوية الشديدة. وشددوا على الحاجة إلى آليات دعم دولية معززة مصممة خصيصاً لتلبية احتياجاتهم المتصلة بالتكيف مع تغير المناخ، لا سيما فيما يتعلق بالتعافي من الكوارث وتمويل تدابير التكيف. وأكدوا أيضاً على الأثر غير المتناسب الناجم عن الأحداث المتعلقة بالمناخ على اقتصادات الجزر الصغيرة، وحثوا في الوقت نفسه البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ.

17- وأشارت إحدى المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين إلى النمو المتوسط في تجارة السلع والخدمات، وأعربوا عن القلق من الشكوك المحيطة بالتدفقات التجارية في عام 2025. وشددوا على أن الاقتصادات النامية ما زالت تواجه سياسات تجارية تقييدية من بعض الاقتصادات المتقدمة النمو، مما يحد من قدرتها على تنويع الصادرات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. وشددوا أيضاً على أهمية اندماج البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية ودعوا إلى إدخال إصلاحات على السياسات التجارية العالمية وهياكل الحوكمة الاقتصادية، وأبرزوا كذلك الحاجة إلى توسيع نطاق التجارة بين بلدان الجنوب بهدف الحد من الاعتماد على الأسواق التقليدية. ودعوا إلى التركيز بشكل أكبر على التجارة الرقمية وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية التي تعزز المرونة الاقتصادية وتقلل نقاط الضعف الخارجية.

18- وقالت عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين إن البلدان النامية تواجه مخاطر من حيث القدرة على تحصيل الضرائب، لا سيما فيما يتعلق بالاقتصاد الرقمي. وأكدوا على أهمية تعزيز التعاون الدولي لتحسين النظام الضريبي العالمي إلى أفضل مستوى. وأيدوا وضع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتعاون الضريبي الدولي، كخطوة مهمة في تعزيز النمو القوي والمستدام والمتوازن والشامل وإحراز التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة.

19- وأثارت إحدى المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين مخاوف بشأن التحديات التنظيمية العالمية في وضع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية الجديدة للتعاون الضريبي الدولي. وأكدوا على الحاجة إلى تعزيز التعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وكذلك مع المؤسسات المالية والاقتصادات الوطنية ككل لوضع سياسات ضريبية عالمية أكثر فعالية وشمولاً. وشددوا على أن تحقيق النمو المتوازن يتطلب عملية شفافة وشاملة تستند إلى معارف الخبراء وتكون مدعومة بصنع القرارات بتوافق الآراء. وعلاوة على ذلك، دعوا إلى مزيد من التواصل المنظم مع الاقتصادات الناشئة، لضمان أن تشجع الإصلاحات الضريبية التنمية المستدامة مع الحفاظ على بيئة تستقطب الاستثمارات الأجنبية.

20- وأكدت عدة مجموعات إقليمية وأحد المندوبين على التزامهم بتعددية الأطراف والتعاون الإقليمي والتنمية المستدامة. ودعوا الأونكتاد إلى تكييف النهج الذي تتبعه لمعالجة حالة عدم اليقين، بهدف تعزيز تعددية الأطراف والتعاون من خلال إدخال إصلاحات ملموسة لبناء نظام اقتصادي عالمي عادل ومستدام وشامل. وبالتالي، ينبغي تعزيز شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية للتصدي للتحديات الهيكلية والثغرات المالية ومواطن الضعف المتصلة بالمناخ في البلدان النامية. وحثوا الأونكتاد على مواصلة تقديم دعمه للبلدان النامية، مع التركيز بشكل خاص على التدخلات في مجالات السياسات، والمساعدة التقنية، والتحول

الصناعي، وتحسين التجارة والتمويل، وتخفيف المخاطر الناجمة عن الحمائية، ونمو الإنتاجية، والتنويع الطويل الأجل، وتعزيز الحوكمة المالية والاستدامة في السياسات التجارية والصناعية.

21- وعرض بإيجاز أحد المندوبين سياسات بلده وبرامجها الاجتماعية فيما يتعلق بالتنمية. غير أنه أشار إلى أن التنمية محدودة بسبب العقوبات الهيكلية، مثل عبء الديون الخارجية، وعدم الحصول على التكنولوجيات المتقدمة، وفي حالة بلده، التدابير القسرية الانفرادية التي تحد من القدرة على الاندماج بالكامل في الاقتصاد العالمي والاستفادة من الفرص التي يتيحها الترابط. وجدد التزام بلده بالتعاون الدولي من أجل التوصل إلى حلول جماعية تعزز الإنصاف والعدالة واحترام سيادة الدول باعتبارها أموراً أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في عالم مترابط ومتغير بشكل متزايد. وأشارت مندوبة أخرى إلى التحليل الوارد في التقرير الذي يفيد بأن أسعار الأغذية والأسمدة ما زالت مرتفعة مما يؤدي إلى زعزعة استقرار الاقتصادات وزيادة العبء المالي على البلدان النامية. وذكرت أن العقوبات المفروضة على أسمدة بلدها ومنتجاته الزراعية، بالإضافة إلى القيود الإضافية الأخيرة التي أثرت على بعض البلدان، تنشئ مخاطر جديدة تهدد الأمن الغذائي في جميع أرجاء العالم، لا سيما في البلدان ذات الدخل المنخفض. ولذلك ينبغي للأمم المتحدة أن يركز على التدابير الاقتصادية الانفرادية التي تقوض التجارة العالمية والنظام المالي العالمي، وتغرق التنمية المستدامة وتضر برفاه السكان.

22- وفي إطار ممارسة حق الرد، قال ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إن العقوبات المطبقة من جانب منطقتها تمثل للقانون الدولي. فالعقوبات دائماً محددة الأهداف، وتؤثر على من ينتهكون القانون وليس على السكان المدنيين. ولا تتأثر المواد الغذائية والأدوية وإمدادات الطوارئ الأخرى، وتُمنح استثناءات إنسانية مناسبة. وليست العقوبات هي السبب في زيادة أسعار المواد الغذائية أو الأسمدة.

جيم - تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2024: تسخير أسواق الكربون لأغراض التنمية (البند 3 من جدول الأعمال)

23- قدم ممثل لأمانة الأونكتاد تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2024، الذي يعطي لمحة عامة عن أداء أسواق الكربون في أقل البلدان نمواً، وتقييماً لإمكانات تلك الأسواق في المستقبل وتوصيات بشأن السياسات. وأشار إلى أن أسواق الكربون تتيح فرصاً لأقل البلدان نمواً وتطرح تحديات أمامها على حد سواء. وذكر أن ثمة حاجة إلى أطر سياساتية محلية قوية ودعم دولي معزز لبناء القدرات من أجل ضمان قدرة أقل البلدان نمواً على الاستفادة من مما تتيحها أسواق الكربون من إمكانات.

24- وأدلى المتكلمون التاليون ببيانات: ممثل بيلو، تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ وممثل ماليزيا، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل نيبال، باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل غواتيمالا، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل جامايكا، باسم بلدان الجماعة الكاريبية؛ وممثل غامبيا؛ وممثل الاتحاد الروسي؛ وممثل البرازيل؛ وممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وممثل إندونيسيا؛ وممثل جمهورية تنزانيا المتحدة؛ وممثل زامبيا؛ وممثل الصين؛ وممثل بنغلاديش؛ وممثل كينيا؛ وممثل توغو.

25- وأشارت ممثلة إحدى المجموعات الإقليمية إلى أن أقل البلدان لا تساهم في الانبعاثات العالمية إلا بمقدار ضئيل، ومع ذلك إنها تواجه أكبر تكاليف تغير المناخ. ومن المهم ضمان مساهمة أنشطة أسواق الكربون في التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً. وأشارت إلى أن أسواق الكربون هي أداة وليست بديلاً عن تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، من الضروري تعزيز نقل التكنولوجيا وبناء القدرات

وتحسين أطر الحوكمة لضمان استقرار أسواق الكربون وشفافيتها ونزاهتها. وشدد عدة مندوبين على أن أسواق الكربون لا تمثل بديلاً عن تمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ أو عن المساعدة الإنمائية الرسمية.

26- وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى أن فوائد أسواق الكربون بالنسبة لأقل البلدان نمواً تقل عن التوقعات. ويجب دعم مشاركة أقل البلدان نمواً في أسواق الكربون الدولية بما يتماشى مع أولويات التنمية المحلية. وقال إن ارتفاع التكاليف الرأسمالية وانخفاض إمكانات التخفيف هي من العوامل التي تساهم في انخفاض مستوى مشاركة أقل البلدان نمواً في أسواق الكربون، ووجه الانتباه إلى مسألة عدم الاستمرار في سياق أرصدة الكربون المتعلقة بإزالة الغابات والتحريج. وسلط الضوء أيضاً على جهود بناء القدرات الجارية والمقررة.

27- واعترفت ممثلة مجموعة إقليمية أخرى بالتحديات التي يواجهها أقل البلدان نمواً، بما في ذلك تغير المناخ والتقلبات الاقتصادية والديون. وأضافت أنه على الرغم من أن أسواق الكربون قادرة على تعبئة التمويل، إن فعاليتها بالنسبة لأقل البلدان نمواً تعتمد على القدرات المؤسسية وهياكل الحوكمة والوصول إلي تلك الأسواق بشكل منصف. وشددت على الحاجة إلى إطار عادل وشامل وموجه نحو التنمية لأسواق الكربون، إلى جانب أهمية تعزيز القدرات المؤسسية وتيسير نقل التكنولوجيا وضمان نزاهة الأسواق.

28- وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى أن أقل البلدان نمواً وضعت أهدافاً طموحة في مساهماتها المحددة وطنياً. غير أن أسواق الكربون لم تحشد حتى الآن سوى موارد محدودة بالنسبة لتلك البلدان. فما زالت أسواق الكربون مركزة للغاية وتتطلب بذل جهود أكبر في مجال بناء القدرات. وأكد من جديد على أن تمويل مكافحة انبعاثات الكربون يجب أن يكون مكماً لتمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ والمساعدة الإنمائية وليس بديلاً عنهما، ودعا إلى وضع قواعد أكثر تفضيلية وبسيطة لأقل البلدان نمواً لتعزيز مشاركتها في أسواق الكربون. وأكد أيضاً على أهمية وضع أطر سياساتية وطنية لأسواق الكربون والحاجة إلى مواءمة أنشطة أسواق الكربون مع استراتيجيات التنمية ككل. ويجب أن يهدف المجتمع الدولي إلى تعزيز نزاهة أسواق الكربون.

29- وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى أنه على الرغم من وجود إمكانات تتيح لأسواق الكربون تعبئة التمويل، ثمة مخاطر أيضاً بالنسبة لأقل البلدان نمواً. ودعا المجتمع الدولي إلى تعزيز الالتزامات المالية في إطار مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، بما يضمن حصول أقل البلدان نمواً والاقتصادات النامية الأخرى على التكنولوجيات النظيفة والتمويل الميسر.

30- وأشار العديد من المندوبين إلى أنه على الرغم من الفرص التي تتيحها أسواق الكربون، ثمة أيضاً قيود بالنظر إلى أن أسواق الكربون لا يمكنها معالجة مسألة التكيف مع المناخ والأهداف الإنمائية ككل.

31- وأشار أحد المندوبين إلى أن التصدي لتغير المناخ ليس مجرد تحدٍّ بيئي بل هو ضرورة إنمائية. ووجه الانتباه إلى مجموعة من السياسات المحلية والأهداف والغايات المتعلقة بالمناخ في بلده. وأبرز مندوب آخر إمكانات احتجاز الكربون في النظم الإيكولوجية في بلده ومشاريع الكربون الجارية، في مجالات منها الطهي النظيف وإعادة التحريج، والنقل، والطاقة المتجددة. وأشار مندوب آخر إلى الإطار القانوني لبلده فيما يتعلق بمشاريع الكربون، وهو إطار يوفر مبادئ توجيهية بشأن تقاسم المنافع وحماية حقوق المجتمعات المحلية.

32- وسلط أحد المندوبين الضوء على الإمكانات الكبيرة غير المستغلة لمشاريع الكربون في أقل البلدان نمواً، ولكنه أشار إلى أن عائدات سوق الكربون لم تسهم حتى الآن إلا بشكل هامشي في سد فجوة التمويل في تلك البلدان. ودعا الجهات المانحة إلى الوفاء بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية وتوفير

التمويل لأنشطة مكافحة تغير المناخ. وذكر أن آليات المعونة ينبغي ألا تصبح أدوات لتنفيذ سياسات استعمارية جديدة تحول دون إنشاء نظام عالمي متعدد الأقطاب. وسلط الضوء أيضاً على دعم بلده أقل البلدان نمواً عن طريق إلغاء الديون.

33- وأشار مندوب آخر إلى أن حصة ضئيلة فقط من التدفقات المالية المتأتية من خلال أسواق الكربون تصل إلى أقل البلدان نمواً، وتتركز التدفقات في عدد قليل فقط من تلك البلدان. وقال أيضاً إن المؤتمر المقبل للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ يتيح فرصة لتعزيز الدعم المقدم لأغراض بناء القدرات.

34- وقال مندوب آخر إن بلده يؤيد أسواق الكربون نظراً لقدرتها على تعبئة التمويل، وتعزيز العمل المناخي، والمساهمة في التنمية الاقتصادية. وأسواق الكربون أيضاً أداة لمعالجة تسرب الكربون ومعادلة الفروق في أسعار الكربون. وقال أيضاً إن هناك حاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن ما يشكل أرصدة كربون عالية الجودة وكيفية استخدام الأرصدة في العمل المناخي الطوعي.

35- ودعت مندوبة أخرى المجتمع الدولي إلى تعبئة تمويل خاص بأنشطة مكافحة تغير المناخ يمكن الوصول إليه ويكون كافياً ويمكن التنبؤ به لصالح أقل البلدان نمواً. وأشارت إلى أن التصدي للتحديات التي تعترض الوصول إلى تلك الموارد من الأولويات.

36- وسلط أحد المندوبين الضوء على المتطلبات المؤسسية والقدرات التقنية اللازمة لأقل البلدان نمواً من أجل الاستفادة من أسواق الكربون.

37- وأشارت مندوبة أخرى إلى التحديات العالمية العديدة، بما في ذلك النزاعات الجيوسياسية، وأزمات الطاقة والغذاء، وتغير المناخ، والركود الاقتصادي. وتعددية الأطراف ضرورية للتصدي للتحديات الإنمائية الحالية. وسلطت الضوء أيضاً على الجهود التي يبذلها بلدها لدعم أقل البلدان نمواً، مثل الإعلان عن دخول جميع المنتجات القادمة من أقل البلدان نمواً التي تربطها علاقات دبلوماسية مع بلدها إلى الأسواق دون رسوم جمركية.

38- وأشار مندوب آخر إلى أن بلده أعرب عن استعداده لاستخدام أسواق الكربون لتحقيق أهدافه المناخية. وشدد أيضاً على ضرورة مراعاة الظروف الخاصة لأقل البلدان نمواً في وضع قواعد أسواق الكربون.

39- وأشار مندوب آخر إلى أهمية البيانات الموثوقة في تعزيز الشفافية والمساءلة فيما يتعلق بأسواق الكربون.

40- وأشار أحد المندوبين إلى أن أقل البلدان نمواً تحتاج إلى الدعم في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير.

41- وأشار عدة مندوبين إلى أن أقل البلدان نمواً لا تساهم إلا بشكل ضئيل في أزمة المناخ، ولكنها من بين أكثر البلدان عرضة لأزمة المناخ في العالم. وعلاوة على ذلك، أكد العديد من المندوبين على ضرورة تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات لصالح أقل البلدان نمواً.

دال- الدراسة المتعلقة بالوضع الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2024: فُحِّ النمو المنخفض وتغيُّر المناخ واتجاهات العمالة (البند 4 من جدول الأعمال)

42- عرضت ممثلة لأمانة الأونكتاد الدراسة المتعلقة بالوضع الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2024: فُحِّ النمو المنخفض وتغيُّر المناخ واتجاهات العمالة، التي أعدها اللجنة الاقتصادية

لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وأشارت إلى ما عرضه التقرير بإيجاز من تحديات وفرص تجارية وإنمائية في المنطقة. فالتحديات الرئيسية تشمل التحولات في السياسات التجارية للولايات المتحدة الأمريكية، والحوافز التجارية، والتوترات الجيوسياسية، والتضخم وتقلبات أسعار السلع الأساسية. ومع ذلك، توجد فرص متاحة في مجالات التحول في مجال الطاقة، والتكامل الإقليمي، وسياسات المنافسة. ويمكن للمعادن الأساسية، مثل الليثيوم والنحاس، أن تحفز الصناعات العالية القيمة والتحول الهيكلي. وتعزيز أطر المنافسة واعتماد السياسات الشاملة جنسانياً أمران حيويان للنمو على المدى الطويل. ويجري أيضاً دراسة العمالة غير الرسمية وتغير المناخ ومبادئ التحول العادل، مع التركيز على ضرورة التنويع، وتحسين مهارات العمالة، واستراتيجيات التجارة المستدامة. ويمكن أن يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر، وإصدار السندات المواضيعية وتنويع التجارة البينية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في خضم التحديات الجيوسياسية والمالية.

43- وأبرز الممثل الدائم للجمهورية الدومينيكية لدى منظمة التجارة العالمية استمرار فح النمو المنخفض في المنطقة. فمتوسط معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ أقل من 1 في المائة على مدى العقد الماضي، هو أقل من معدل النمو الاقتصادي المسجل في "العقد الضائع" في ثمانينات القرن الماضي. وما زالت قيود الاقتصاد الكلي والتضخم وحالات عدم التيقن العالمية مسائل تحد من الاستجابات السياسية. ونمت العمالة غير الرسمية بنسبة 18,6 في المائة، مما أثر بشكل غير متناسب على النساء والفئات الضعيفة. وشدد على الأثر الحاد الناجم عن تغير المناخ، لا سيما على الزراعة والسياحة، محذراً من أنه بدون التكيف، يمكن أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12,5 في المائة والعمالة بنسبة 11,2 في المائة بحلول عام 2050. وذكر أن الإصلاحات الهيكلية والاستثمار وتدابير الحماية الاجتماعية أمور أساسية للتخفيف من تلك المخاطر.

44- وأدلى المتكلمون التاليون ببيانات: ممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ وممثل بربادوس، باسم بلدان الجماعة الكاريبية؛ وممثل غواتيمالا، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل بيرو، متكلماً باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل ماليزيا، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل إكوادور؛ وممثل بربادوس؛ وممثل المكسيك؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ وممثل البرازيل؛ وممثل الأرجنتين.

45- وخلال المناقشات، رحبت عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين بالرؤى الواردة في التقرير، التي بينت بإيجاز مختلف التحديات الاقتصادية الملحة التي تواجه المنطقة.

46- وسلط الضوء ممثل إحدى المجموعات الإقليمية على الشراكة التجارية والاستثمارية الطويلة الأمد للمجموعة مع المنطقة. وأعاد تأكيد التزام المجموعة الإقليمية بدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية ودعا إلى تخصيص موارد لدعم استراتيجية الأونكتاد الخاصة بتلك الدول. وفي سياق معالجة التحديات، أكد على ضرورة خلق أوجه تآزر بين المنظمات، وفي الوقت نفسه تجنب الازدواجية.

47- وحثَّ العديد من المندوبين الأونكتاد على تقديم المساعدة التقنية ودعم السياسات لمعالجة تحديات العمالة، وتشجيع التحول الهيكلي، وإصلاح البنى التحتية المالية العالمية. وسلطوا الضوء أيضاً على ضرورة التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة العمل الدولية.

48- وشدد العديد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين على التأثير الشديد لتغير المناخ على المنطقة، لا سيما على الزراعة والسياحة. ودعوا إلى وضع سياسات أقوى في مجال التكيف والتخفيف، بدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأونكتاد.

- 49- وأشار بعض المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين إلى استمرار انخفاض النمو الاقتصادي في المنطقة وأوجه ضعفها الهيكلية. ودعوا إلى الاستثمار والابتكار والآليات المالية العادلة. وشددت أيضاً عدة مجموعات إقليمية وبعض المندوبين على ضرورة إجراء إصلاحات في الحوكمة المالية العالمية وإعادة هيكلة الديون والترويج لسياسات العمالة الشاملة جنسانياً من أجل التصدي للعمالة غير الرسمية.
- 50- وشددت إحدى المجموعات الإقليمية على الإمكانيات التي تتيحها الشراكات التجارية والرقمنة والاستثمار في الطاقة المتجددة باعتبارها محركات أساسية للقدرة على التعافي اقتصادياً.
- 51- وأشار العديد من المندوبين إلى الحاجة إلى زيادة التعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.
- 52- وسلط بعض المندوبين الضوء على الاتجاهات الاقتصادية الإيجابية الأخيرة لبعض البلدان في المنطقة.
- 53- وأشار أحد المندوبين إلى أن التدابير القسرية الانفرادية لها تأثير شديد على الاقتصاد وعلى سبل عيش الناس وهي تتعارض مع القانون الدولي. وذكرت إحدى المجموعات الإقليمية، في إطار ممارسة حق الرد، بمداخلة سابقة أشارت فيها إلى أن العقوبات تمثل للقانون الدولي وهي، بالأحرى، محددة الأهداف وتطبق رداً على انتهاكات القانون الدولي.
- 54- وفي الختام، شدد ممثلو أمانة الأونكتاد على أهمية التنوع الاقتصادي، والتحول الهيكلي، والقدرة الإنتاجية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتشمل الأولويات الرئيسية تقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتطوير قطاعات وخدمات القيمة المضافة، والتكيف مع المناخ، والحصول على تمويل ميسور التكلفة.
- 55- وأكد ممثل الدولة العضو التحديات التي تواجهها بلدان أمريكا اللاتينية في الارتقاء بسلسلة القيمة. وسلط الضوء على الفرص المتاحة في مجال الطاقة الأنظف واعتماد التكنولوجيا وتنمية المهارات، وهي محركات رئيسية للابتكار. ودعا إلى بذل جهود استباقية لاغتنام الفرص الاقتصادية الناشئة، على الرغم من تضيق فرص التحول الصناعي السابقة.

هاء - تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

(البند 6 من جدول الأعمال)

- 56- قدم رئيس الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي تقريراً شفويّاً عن دورتها التاسعة والثمانين، فأشار إلى أن الأعضاء أحاطوا علماً بمشروع الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026، الذي صدر بوصفه الوثيقة [TD/B/WP89/INF.1](#) في 3 شباط/فبراير 2025، وتمكنوا من التوصل إلى توافق في الآراء واعتماد استنتاجات متفق عليها. ولاحظ أن أحد الوفود، رغبة منه في عدم عرقلة توافق الآراء، نأى بنفسه عن الاستنتاجات المتفق عليها والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026.
- 57- وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى أن الأعضاء وأمانة الأونكتاد سينظرون في نسخة مقبلة من الخطة البرنامجية في النتائج التي تركز على تمكين المرأة والفتاة اقتصادياً، وذلك تمشياً مع الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة التاسعة والثمانين للفرقة العاملة. وأعرب عن تطلعه إلى عقد جلسة إحاطة غير رسمية بشأن النسخة النهائية من الخطة البرنامجية لعام 2026 للأعضاء في الوقت المناسب.
- 58- وأشار العديد من المندوبين إلى منظور الدول الجزرية الصغيرة النامية بشأن أهمية الخدمات التجارية، واللوجستيات البحرية والنقل البحري، والاندماج في سلاسل الإمداد والقيمة العالمية، وبناء القدرات الإنتاجية، وأوجه الضعف التي تنفرد بها تلك البلدان، وأشاروا إلى أنهم سيشاركون في الاجتماعات المقبلة للفرقة العاملة من أجل ضمان استمرار تجسيد تلك الأولويات في عمل الأونكتاد.

59- وأكدت من جديد ممثلة مجموعة إقليمية أخرى أنه ينبغي إدراج نتائج الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الخطة البرنامجية لعام 2026. وسلطت الضوء على توقع أن يعكس العمل المقبل للأونكتاد النتائج المتفاوض عليها على النحو الواجب، لأن الأعضاء تفاوضوا بعناية على الخطة البرنامجية لعام 2026.

60- وأثارت إحدى المندوبات شواغل بشأن الطرائق الرسمية وغير الرسمية للفرقة العاملة وقالت إنها لا ترى قيمة في استخدام الجلسات غير الرسمية لاستعراض الخطة البرنامجية. وطلبت إدراج هذه المسألة في جدول الأعمال لمناقشتها في الدورة السنوية أو التنفيذية المقبلة لمجلس التجارة والتنمية.

61- ورداً على ذلك، أشار رئيس المجلس إلى أن مسألة الطرائق غير الرسمية والرسمية يمكن أن تُعرض على اجتماع لمكتب المجلس الموسع قبل الدورة العادية المقبلة للمجلس. وقال إن الأعضاء سيبلغون بموعد اجتماع المكتب الموسع في أقرب وقت ممكن.

واو- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

(البند 7 من جدول الأعمال)

62- عرض رئيس فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، في سياق فتح باب مناقشة هذا البند من بنود جدول الأعمال، تقرير الفريق عن دورته الثامنة.

63- وقالت بعض المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين إن فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية يشكل مجالاً ذا أولوية بالنسبة لبلدانهم، مشيرين إلى أن ارتفاع معدلات الحضور يعكس أهمية الموضوع بالنسبة للعديد من البلدان. وشددت إحدى المجموعات الإقليمية والرئيس على ضرورة أن يتخذ الاتفاق إجراءات أكثر إلحاحاً وطموحاً لإصلاح الهيكل الدولي وجعله أكثر كفاءة وإنصافاً واستجابة للتحديات العالمية الراهنة.

64- وسلط العديد من المندوبين الضوء على التحديات التي تواجهها بلدانهم من جراء الصدمات الخارجية والصعوبات التي تجدها في بناء القدرة على الصمود وفي الوقت نفسه التعافي من الصدمات السلبية الأخيرة. فليس لدى البلدان النامية الموارد الكافية لتحقيق الاستقرار وتحويل اقتصاداتها لتمكينها من الاندماج بفعالية في المشهد العالمي الجديد أو الاستفادة من الفرص الناشئة. وتحذرت إحدى المندوبات عن الصعوبات التي يواجهها بلدها في جمع الأموال اللازمة للتنمية. وأبرز العديد من المندوبين ضرورة التصدي للعوائق التي تحول دون الوصول إلى تمويل التنمية لكي تتمكن البلدان من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

65- وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى الاتجاهات الإيجابية في تنفيذ أعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية بعد تنقيح اختصاصات الفريق في الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر. وتعلقت التحسينات بتحديد المواضيع والأسئلة التوجيهية، والتوازن في تمثيل المشاركين في حلقات النقاش والنظر بشكل شامل في المواضيع المتفق عليها، وثناء العروض المقدمة وتبادل الآراء. وأعرب عن تقدير المشاركة الفعالة للمندوبين على الرغم من أن المناقشة، حسب رأيه، شملت أساساً المندوبين المتمركزين في جنيف مما حد من القدرة على المضى قدماً بخطة تمويل التنمية. وذكرت ممثلة مجموعة إقليمية أخرى أن العديد من البلدان النامية تواجه معوقات متصلة بالموارد. واقترحت أن يكون أحد الحلول الممكنة للتغلب على هذا التحدي هو تحويل الاجتماع إلى شكل مختلط.

66- وارتأت إحدى المجموعات الإقليمية أن ثمة قيمة في التوصيات السياساتية المتفق عليها وسلطت الضوء على مسؤولية الوفود في نقل التوصيات إلى منتديات أخرى. وأعرب العديد من المندوبين عن تطلعهم

إلى المؤتمر الرابع عشر المعني بإدارة الديون والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية باعتبارهما فرصتان للاستناد إلى التوصيات السياسية المتفق عليها، التي يمكن أن تشمل صياغات سياسية للتخفيف من ارتفاع تكلفة تمويل التنمية على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

67- وأكدت إحدى المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين اهتمامهم بأن يعقد الأونكتاد جلسات إحاطة، بالتنسيق مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، مع الرئيسين المشاركين المعنيين بتمويل التنمية لضمان إدراج منظور جنيف في العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.

زاي - الجلسة العامة الختامية

68- أشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى أنه رغم ملاحظة تحسن في مداولات الفرقة العاملة المعنية بالخطوة البرنامجية والأداء البرنامجي وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، ما زالت ثمة بعض الصعوبات. وطلب من الأعضاء المشاركة في الدورة السادسة عشرة للمؤتمر لمعالجة تلك الشواغل. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عن تأييده دعوة الأمانة العامة للأونكتاد إلى وثيقة ختامية طموحة للمؤتمر، وأشار في الوقت نفسه إلى أنها ينبغي أن تكون واقعية أيضاً.

69- ووافق ممثلو بعض المجموعات الإقليمية على السعي إلى وثيقة ختامية طموحة ولكنها واقعية للدورة السادسة عشرة للمؤتمر من شأنها أن تؤثر على سكان البلدان النامية، وأقروا بإمكانات الأونكتاد. وفيما يتعلق بالفرقة العاملة، أكدوا من جديد على الأهمية الخاصة لإدماج نتائج الدورة السادسة عشرة للمؤتمر في عملية وضع ميزانية الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأشاروا إلى أهمية فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية بالنسبة لمجموعاتهم الإقليمية وكذلك بالنسبة للأونكتاد. وعلى الرغم من القيود المفروضة على الميزانية، اقترحوا النظر في طرق مبتكرة يمكن من خلالها للخبراء والزعماء من العواصم المشاركة في اجتماعات فريق الخبراء الحكومي الدولي.

70- وأكد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية على ضرورة أن تكون التطورات والفرص الجديدة مصحوبة بنوايا وإجراءات مكرسة لإصلاح نظام الحوكمة العالمية بشكل تعاوني. فقد أصبحت تعددية الأطراف القوية والشاملة ضرورية أكثر من أي وقت مضى، لما فيه صالح جميع البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأكثر ضعفاً من الناحيتين الاقتصادية والبيئية. وأعرب عن تأييده التوصيات السياسية الواردة في تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2024، وشدد على أن توفير الدعم من أجل مشاركة أقل البلدان نمواً مشاركة فعالة في أسواق الكربون.

71- وشجّع أحد المندوبين الأعضاء على مواصلة إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً، وأعرب عن تطلعه إلى تحقيق نتائج مؤثرة، لا سيما بالنسبة لتلك البلدان، في الدورة السادسة عشرة للمؤتمر.

ثالثاً - المسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة

ألف - إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة

(البند 1 من جدول الأعمال)

72- أقر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 3 شباط/فبراير 2025، جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية السابعة والسبعين بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/EX(77)/1، لكنه عدله ليعكس عقد الدورة الاستثنائية الثالثة والثلاثين في 17 كانون الثاني/يناير 2025.

73- وفي الجلسة العامة الختامية، المعقودة في 5 شباط/فبراير 2025، عقب قرار المجلس عقد دورة استثنائية إضافية (انظر أعلاه، الفصل الأول)، أحاط المجلس علماً كذلك بأنه سيتعين إظهار عقد دورة استثنائية إضافية بإعادة ترقيم الدورات الاستثنائية، على نحو ما أوضحه ممثل أمانة الأونكتاد⁽³⁾.

74- وبناء عليه، كان جدول أعمال الدورة التنفيذية السابعة والسبعين كما يلي:

- 1- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل خلال الدورة.
- 2- الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة.
- 3- تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2024: تسخير أسواق الكربون لأغراض التنمية.
- 4- الدراسة المتعلقة بالوضع الاقتصادي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2024: فتح النمو المنخفض وتغيير المناخ واتجاهات العمالة.
- 5- العملية التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
- 6- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي.
- 7- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.
- 8- جدول الأعمال المؤقت للدورة الاستثنائية الثالثة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية.
- 9- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها:
- (أ) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة 76 من النظام الداخلي للمجلس؛
- (ب) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس.
- 10- مسائل أخرى.
- 11- اعتماد التقرير.

باء - العملية التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

75- وافق المجلس في جلسته العامة الختامية، المعقودة في 5 شباط/فبراير 2025، على جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انظر المرفق الأول).

جيم - جدول الأعمال المؤقت للدورة الاستثنائية الخامسة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية

(البند 8 من جدول الأعمال)

76- وافق المجلس في جلسته العامة الختامية، المعقودة في 5 شباط/فبراير 2025، على جدول الأعمال المؤقت لدورته الاستثنائية الخامسة والثلاثين التي سيحال فيها النص التفاوضي السابق للمؤتمر إلى المؤتمر (انظر المرفق الثاني).

(3) ترد التغييرات المقابلة في ترقيم الدورات الاستثنائية في الفرع ألف (البند 1 من جدول الأعمال) والفرع جيم (البند 8 من جدول الأعمال) من الفصل الثالث، وفي المرفق الثاني.

دال - المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها (البند 9 من جدول الأعمال)

77- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، نظر المجلس في مقترح أمانة الأونكتاد تحديث قائمة المنظمات الحكومية الدولية وقائمة المنظمات غير الحكومية. وقدم ممثل لأمانة الأونكتاد مذكرة توضيحية عُمت قبل الدورة الحالية بشأن هذه المسألة.

تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة 76 من النظام الداخلي للمجلس

تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس

78- أحاط المجلس علماً في جلسته العامة الثالثة، المعقودة في 4 شباط/فبراير 2025، بالتغييرات التي طرأت على أسماء ومختصرات المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي حددتها الأمانة، وطلب إلى الأمانة تحديث القائمتين الحاليتين، بصيغتهما الواردتين في الوثيقة [TD/B/IGO/LIST/13](#) والوثيقة [TD/B/NGO/LIST/30](#)، لتعكس تلك التغييرات⁽⁴⁾.

79- وعلاوة على ذلك، وافق المجلس على نقل الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط وبرلمان أمريكا اللاتينية، المدرجين حالياً في قائمة المنظمات غير الحكومية، إلى فرع المنظمات الدولية للبرلمانيين في قائمة المنظمات الحكومية الدولية، تماشياً مع إجراء مماثل اتخذ في عام 2011 بالنسبة للاتحاد البرلماني الدولي، وعلى إدراج جميع المنظمات الدولية للبرلمانيين معا.

80- وأخيراً، وافق المجلس على شطب أسماء المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية التي لم تشارك في اجتماعات الأونكتاد في السنوات الأخيرة، أو التي لم ترد على الاستبيان الموجه من الأمانة لأغراض تحديث القائمتين أو التي لم يعد بالإمكان العثور على معلومات عنها في حولية المنظمة أو على الإنترنت. وفي حال إبداء المنظمات المشطوبة من القائمة اهتماماً أو اتصالها بأمانة الأونكتاد في المستقبل، ستعرض المسألة على المجلس وسيدعى إلى النظر في طلب إعادة إدراج اسم المنظمة في القائمة المقابلة.

هاء - مسائل أخرى

(البند 10 من جدول الأعمال)

جدول الأعمال المؤقت للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، الدورة الخامسة عشرة

81- جرى تذكير المجلس، في جلسته العامة الختامية، المعقودة في 5 شباط/فبراير 2025، بأن جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية قد أُقر من خلال إجراء الموافقة الصامتة الذي اتخذ في 3 شباط/فبراير 2025. وقرر المجلس إدراج جدول الأعمال المؤقت للدورة المقبلة للجنة في مرفق لهذا التقرير (انظر المرفق الثالث).

(4) ستصدر قائمة محدثة بالمنظمات غير الحكومية بوصفها الوثيقة [TD/B/NGO/LIST/31](#) وستصدر قائمة محدثة بالهيئات الحكومية الدولية بوصفها الوثيقة [TD/B/IGO/LIST/14](#).

جدول الأعمال المؤقت للجنة التجارة والتنمية، الدورة الخامسة عشرة

82- وافق المجلس، أيضاً في جلسته العامة الختامية المعقودة في 5 شباط/فبراير 2025، على جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للجنة التجارة والتنمية، بصيغتها الواردة في ورقة غير رسمية مؤرخة 3 شباط/فبراير 2025 (انظر المرفق الرابع).

واو- اعتماد التقرير

(البند 11 من جدول الأعمال)

83- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية، المعقودة في 5 شباط/فبراير 2025، تقريره الذي يتضمن موجز الرئيس بشأن جميع البنود الموضوعية، والاستنتاجات المتفق عليها في إطار البند 3 من جدول الأعمال، والإجراءات والقرارات التي اتخذها المجلس، بما في ذلك بشأن المسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة. وأذن المجلس كذلك للمقرر بأن يضع، تحت سلطة الرئيس، الصيغة النهائية للتقرير المقدم إلى الجمعية العامة، حسب الاقتضاء، مع مراعاة مداولات الجلسة العامة الختامية.

المرفق الأول

العملية التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

- 1- افتتاح المؤتمر .
- 2- انتخاب الرئيس .
- 3- إنشاء هيئات الدورة .
- 4- انتخاب نواب الرئيس والمقرر .
- 5- وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر :
 - (أ) تعيين لجنة وثائق التفويض؛
 - (ب) تقرير لجنة وثائق التفويض .
- 6- إقرار جدول الأعمال .
- 7- مناقشة عامة .
- 8- رسم معالم المستقبل: دفع عجلة التحول الاقتصادي من أجل تنمية منصفة وشاملة ومستدامة .
- 9- مسائل أخرى:
 - (أ) الاستعراض الدوري للمؤتمر لقوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة 1995 (د-19)
 - (ب) تقرير لجنة التجارة والتنمية المقدم إلى المؤتمر؛
 - (ج) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المؤتمر .
- 10- اعتماد تقرير المؤتمر المقدم إلى الجمعية العامة .

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة الاستثنائية الخامسة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية

- 1- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل خلال الدورة.
- 2- تنظيم أعمال الدورة السادسة عشرة للمؤتمر:
 - (أ) اختيار البلد الذي سيقترن نمط الجلوس في الدورة السادسة عشرة للمؤتمر، عن طريق القرعة؛
 - (ب) المسائل التنظيمية المتبقية.
- 3- الأعمال التحضيرية الموضوعية للدورة السادسة عشرة للمؤتمر:
 - تقرير اللجنة التحضيرية.
- 4- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والسبعين لمجلس التجارة والتنمية.
- 5- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها:
 - (أ) الأعمال التحضيرية لاستعراض الدورة السادسة عشرة للمؤتمر لقوائم الدول المرفقة بقرار الجمعية العامة 1995 (د-19)؛
 - (ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة 76 من النظام الداخلي للمجلس؛
 - (ج) تسمية المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس.
- 6- مسائل أخرى.
- 7- اعتماد تقرير مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثالث

**جدول الأعمال المؤقت للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، الدورة
الخامسة عشرة**

- 1- انتخاب أعضاء المكتب.
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- 3- تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة.
- 4- تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.
- 5- الاستثمار في الاقتصاد الرقمي.
- 6- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين ركائز العمل الثلاثة.
- 7- مسائل أخرى.
- 8- اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الرابع

جدول الأعمال المؤقت للجنة التجارة والتنمية، الدورة الخامسة عشرة

- 1- انتخاب أعضاء المكتب.
- 2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- 3- تقارير اجتماعات الخبراء:
 - (أ) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية؛
 - (ب) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية؛
 - (ج) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي؛
 - (د) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة.
- 4- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.
- 5- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك.
- 6- الاستفادة من قواعد التجارة الدولية من أجل التنمية.
- 7- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين ركائز العمل الثلاثة.
- 8- مسائل أخرى.
- 9- اعتماد تقرير اللجنة المقدم إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الخامس

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

أنغولا	جامايكا
أستراليا	اليابان
بنغلاديش	كينيا
بربادوس	الكويت
بيلاروس	لاتفيا
بلجيكا	لبنان
بوتان	ليبيا
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	ليتوانيا
بروني دار السلام	ماليزيا
بلغاريا	المكسيك
كندا	المغرب
الصين	موزامبيق
كولومبيا	ناميبيا
الكونغو	نيبال
قبرص	هولندا (مملكة -)
تشيكيا	النيجر
الدانمرك	عمان
جيبوتي	بنما
الجمهورية الدومينيكية	جمهورية كوريا
إكوادور	الاتحاد الروسي
مصر	إسبانيا
إثيوبيا	سورينام
فنلندا	الجمهورية العربية السورية
غابون	تايلند
غامبيا	توغو
ألمانيا	ترينيداد وتوباغو
اليونان	تونس
غينيا	تركيا
غيانا	الإمارات العربية المتحدة
هايتي	جمهورية تنزانيا المتحدة
هندوراس	أوروغواي
هنغاريا	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
الهند	فيت نام
إندونيسيا	اليمن
إيران (جمهورية - الإسلامية)	زامبيا
العراق	زيمبابوي

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/EX(77)/INF.1.

2- وحضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في المؤتمر غير الأعضاء في المجلس:

جزر البهاما

كابو فيردي

الكرسي الرسولي

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

ساموا

سيشيل

3- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

أمانة الكومنولث

الاتحاد الأوروبي

جامعة الدول العربية

منظمة التعاون الإسلامي

4- وكانت الأجهزة والهيئات والبرامج التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

5- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

6- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي

جمعية التنمية الدولية